موقف بريطانيا من قضية الجزر العربية الثلاث
(طنب الصغرى– طنب الكبرى– أبو موسى)
(دراسة تاريخية)

د. ستار علك عبد الكاظم الطفيلي د. حسن احمد إبراهيم المعموري
جامعة بابل / كلية التربية الأساسية جامعة بابل/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

The British attitude Towards the issue of the Three Arabian Islands (Tunb Minor, Tunb Major and Abu Mosa) A Historical Study

Dr. Sattar Alag Abdel Kadhum Al-Tufaili
University of Baylon / College of basic Education
Dr. Hasan Ahmad Ibraheem Al-Ma'moori
University of Babylon / College of Education for Human Sciences

Abstract

The eastern side of the Arab Gulf has a great importance for its strategic location because of which many foreign forces seek its occupation, at the top of which is Iran which tried to exploit it as a commercial way that links Iran with the harbours of the eastern gulf and then Europe and all the world.

المقدمة:

يحتل الجانب الشرقي من الخليج العربي أهمية كبيرة لموقعه الاستراتيجي جعلت منه مركز لاستقطاب القوى الأجنبية، وفي طليعتها إيران التي طالما رغبت بالسيطرة عليه لاتخاذه قاعدة انطلاق منها لحركاتها التوسعية في الخليج العربي، فضلاً عن أهميته كطريق تجاري التي يتصل ببلاد إيران، عن طريق بعض الأودية الضيقة التي تؤمن استمرار تدفق البضائع التجارية من المناطق الداخلية في بلاد إيران إلى موانئ الخليج الشرقي ومنها تصل إلى أوربا وجهات العالم الأخرى، ولهذا شهدت الجزر العربية الثلاث (طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى) محاولات إيرانية عديدة للسيطرة عليها خلال القرن التاسع عشر، تجددت محاولاتها بعد الحرب العالمية الثانية كون هذه الجزر أصبحت لما تمتلكه من أهمية إستراتيجية واقتصادية محط أنظار حكام إيران للسيطرة عليها.

ومن خلال ما تقدم، وجدنا البحث في ذلك، ذو أهمية كبيرة عند العرب، وبلدان الخليج العربي وبدأنا في البحث بذلك على الرغم من قلة مصادرها تضمن البحث التطور التاريخي لقضية الجزر بين العرب وبلاد إيران كون الأدلة التاريخية تشير إلى أحقية العرب فيها لتبعيتها لحكام مشيخات ساحل عمان وسكانها من العرب، وتطرق البحث إلى موقف بريطانيا من المحاولات الإيرانية لاحتلال الجزر العربية الثلاث منها إلى الاحتلال العسكري الإيراني لهذه الجزر وأهدافه، وتوضح الموقف العربي والدولي للاحتلال متمثلاً بالجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي.

واعتمد الباحثان على الوثائق البريطانية المنشورة في الصحف الإماراتية، والوثائق المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد، فضلاً عن الرسائل والكتب العربية والأجنبية والصحف المحلية، بالتحليل ومناقشة المهمة منها.

الموقع الجغرافي:

تقع الجزر العربية الثلاث عند مدخل الخليج العربي بالقرب من مضيق هرمز الجنوبي، وأولى هذه الجزر جزيرة (ابو موسى) التابعة لامارة الشارقة الواقعة مقابل ساحل الإمارة على مسافة 45 ميل تقريباً وتبتعد عن الساحل الإيراني مسافة 50

ميلاً تقريباً، شكلها مربعة يبلغ طول كل جانب من جوانبها 7 كلم، وتمتاز بعمق المياه المحيطة بها مما جعلها صالحة لرسو السفن الكبيرة، كما تتيح فرصاً جيدة لصيادي السمك واللؤلؤ وكان يسكنها قبل الاحتلال الإيراني (1000 نسمة) من العرب، من فروع القبائل العربية الحالية في امارة الشارقة وكان فيها دائرة كهرباء ومدرسة ابتدائية ومسجد كبير ومشروعات للماء والكهرباء[1].

جزيرة (طنب الكبرى) تقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها بحوالي 50 كلم مقابل الساحل الشرقي لامارة رأس الخيمة التابعة لها تكاد الجزيرة تأخذ شكلاً دائري يبلغ قطرها أربعة كيلو مترات، أما ارتفاعها عن سطح البحر فيبلغ (615 قدماً) ويسكنها حوالي (400) مواطن عربي، يعيشون على الصيد والزراعة وتربية المواشي نظراً لوجود بعض المراعي والمياه العذبة، وتمتاز هذه الجزيرة بموقع ستراتيجي هام جداً مسيطر على مدخل المحيط الهندي والخليج العربي[2].

وجزيرة طنب الصغرى فتقع الى الشمال الشرقي من جزيرة طنب الكبرى حيث تبعد عنها (12– 14كلم) وهي جزيرة صخرية على شكل دائري قطرها لا يتجاوز (1)كلم وتغطي سواحلها مياه المد وترتفع 35 م عن سطح البحر والجزيرة تعود ملكيتها الى امارة (راس الخيمة) وتبعد عن الساحل العماني قرابة 90 كم^2 [3]شرقاً او جنوباً او شمالاً.

الأهمية الاستراتيجية للجزر:

1– الأهمية العسكرية:

شعرت بريطانيا بأهمية هذه الجزر منذ مطلع القرن العشرين،وقبل اكتشاف البترول في منطقة الخليج العربي مما دفعها إلى إنشاء قاعدة عسكرية في جزيرة (أبي موسى)... لكونها تتحكم بمدخل الخليج العربي وذا مساحة كبيرة تجعل منها قاعدة حصينة، وعمق المياه في سواحلها[4].

2– الأهمية الجغرافية:

شكلت هذه الجزر البوابة والموقع الاستراتيجي بالنسبة لمدخل لمضيق هرمز في الخليج العربي وبالتالي فهي تتحكم في خط الملاحة الدولية فضلاً عن استخدامها كموانئ وملاجئ للسفن عند الضرورة وفي الأجواء العاصفة، إضافة إلى وقوع الممر الملاحي العميق بالخليج العربي بين هذه الجزر الساحل الشرقي للخليج العربي[5].

3– الأهمية الاقتصادية:

وجود الثروات الطبيعية والنفط أعطاها أهمية اقتصادية كبيرة حيث تم استخراج اوكسيد الحديد بحصول (ونكهاوس)* في سنة 1906م على امتياز استخراج اوكسيد الحديد من جزيرة (أبو موسى)، وقد بلغت الكميات المستخرجة (1000) طن

(1) ابراهيم خليل احمد، واخرون، قضايا عربية معاصرة، دراسة تاريخية وسياسية، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، 1988، ص 258؛ جريدة الجمهورية المصرية بتاريخ 1992/9/19، لوريمر، دليل الخليج العربي، القسم الجغرافي، ج5،طبعة جديدة معدلة ومنقحة اعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، قطر، د. ت، ص2211- 2213 ؛ سالم سعدون المبادر، جزر الخليج العربي، دراسة في الجغرافية الاقليمية،دار الحرية للطباعة، بغداد، 19881، ص 31 ؛ مجلة العربي، العدد(119)، الكويت، تشرن الأول، 1968، ص37-42.

(2) خالد العزي، الخليج العربي ماضيه وحاضره، دراسة شاملة للخليج العربي ولدول البحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، مطبعة الجاحظ، بغداد، د. ت، ص 230 ؛ عبد الله الطابور، قصة الحياة في طنب، مجلة الشرق، العدد 28، ت2، 1994، ص5.

(3) حيدر عبد الواحد ناصر الحميداوي، الصراع على الجزر العربية في الخليج العربي 1919 – 1939، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية التربية، جامعة البصرة، 2001، ص 22 ؛ W.W.W. emirartis. Lends.orgos

(4) طاهر موسى عبد، الاحتلال الاراني لجزيرة ابو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، السلسلة الاعلامية، بغداد، 1983، ص 26.

(5) ابتسام عبد الأمير حسون، دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983،، ص 43- 44 ؛ محمد احمد السويدي، الصراع الدولي حول البحر الاقليمي والجرف القاري في الخليج العربي، دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1983، ص292.

* ونكهاوس:- ممثل شركة المانية مقيم في ونجبار لتفريغ حمولة السفن القادمة من الخليج العربي والذاهبة اليه. ثم اسس مكتباً له في ميناء لنجة سنة 1898 ثم انتقل مكتبه الى البحرين.

وبعد رحيل (ونكهاوس) أخذت الامتياز شركة بريطانية وقامت باستخراج هذا المصدر لمدة (40) عاماً ثم رحلت عام 1968م بعد ان تركت الجزيرة مشوهة من جراء الحفر [1].

التطور التاريخي لقضية الجزر:

ان تاريخ هذه الجزيرة مرتبط بتاريخ العرب وتاريخ قبائل القواسم بالذات، حيث حكم القواسم مناطق واسعة وكان مركز قواعدهم الساحل الغربي، وامتد نفوذهم إلى الساحل الشرقي للخليج العربي،محتلين مدناً عديدة منها (باسيد والفارسية وبندر عباس ولنجة وغيرها) [2].

وتدل الوثائق التاريخية على ان هذه الجزر (باعتراف بريطانيا نفسها) جزر عربية، ففي المدة ما بين عام 1750م وحتى عام 1866م كانت جزيرة (ابو موسى) تدار من قبل امارة الشارقة وفي عام 1866م بدأت ادراتها بصورة مباشرة من قبل الشيخ (سلطان بن صقر) أمير دولة القواسم في الشارقة وراس الخيمة ومنذ ذلك العام وحتى يومنا هذا وجزيرة (أبو موسى) جزء لا يتجزأ من امارة الشارقة، وجزيرتا (طنب الكبرى) و (طنب الصغرى) جزء لا يتجزأ من امارة رأس الخيمة[3].

وتشير الوقائع التاريخية الجزر (أبو موسى، طنب الصغرى، طنب الكبرى) هي عربية كما اشارت لها الوقائع هي[4]:

1- في 28 أيلول 1912م أرسل المقيم البريطاني في الخليج السير بيرسي كوكس، كتاباً (Birsy K) الى (صقر بن سلطان) القاسمي يرجوه السماح بنصب فنار في جزيرة طنب لتستخدم كدليل يهدي السفن المارة بالخليج، وقد أجاب شيخ الشارقة بالإيجاب المشروط بـ(ان لا يحدث تدخل في شؤون الجزيرة عدا ذلك).

2- في 21 آب 1929م كتب المقيم البريطاني في بوشهر كتاباً إلى شيخ رأس الخيمة، أشار فيه إلى ضرورة رفع العلم وإقامة فنار في (جزيرتا طنب).

3- في 10 مايس 1935م بعث المقيم البريطاني كتاباً الى الشيخ سلطان بن سالم حاكم رأس الخيمة يرجو فيه الإذن لأحد العاملين في جزيرة أبي موسى بزيارة جزيرة طنب جاء فيه (الذي يريد التفاهم مع حضرتكم في خصوصها راجياً من حضرتكم ان تتفضلوا بالإذن له ليتسنى زيارة جزيرة طنب وكذلك تكتبون الى وكيلكم في جزيرة طنب عن ذلك).

4- في 10 كانون الثاني 1935م كتب مكتب الدولة البريطانية في عمان كتاباً إلى الشيخ (سلطان بن سالم) حاكم رأس الخيمة يطلب منه الإذن بزيارة جزيرة (طنب) إلى المهندس ليعمل في جزيرة (أبي موسى).

5- في 23 مايس 1957م كتب المقيم البريطاني في عُمان كتاباً برقم 1084/57 إلى الشيخ (صقر بن محمد) حاكم رأس الخيمة تناول فيه مسائل مختلفة وأكد عما إذا (كنتم ترفعون علمكم على جزيرتي طنب ونايبو طنب بصورة دائمة وإنكم تبعثون مندوبكم في كل شهر للمراقبة على هاتين الجزيرتين).

6- في 21 تشرين أول 1957م كتب المعتمد البريطاني في امارة دبي كتاباً رقم 1211/57 إلى حاكم رأس الخيمة أشار فيه إلى زيارة رسمية لبارجة بريطانية إلى امارة رأس الخيمة، ثم تمر بجزيرة طنب التي(هي من ممتلكاتكم) وبالنظر لتأجيل الزيارة بعث المقيم البريطاني كتاباً آخر بتاريخ 17 مايس 1958 أكد فيه ما ورد في كتابه الأول وأشار إلى الغرض من زيارة الجزر بقوله: ((وينوي القبطان ان يشيد لوحة على (نايبو طنب) مكتوباً عليها بان الجزيرة ملككم كما كان يأمل ان يفعل في زيارته السابقة).

---

(1) طاهر موسى عبد،المصدر السابق، ص 27- 28 ؛ شوقي علي ابراهيم الالوسي، الصراع الدولي في المحيط الهندي وأثره على الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، بغداد، 1981، ص 39- 41؛ عبد القادر القحطاني، الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث وردود الأفعال العربية والدولية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد(107)، الكويت، تشرين الأول، 2002، ص16.

(2) ابتسام عبد الامير حسون، المصدر السابق، ص 44 ؛ علي حميدان، الامارات وايران والجزر الثلاث، جريدة الاتحاد بتاريخ 1997/7/27.

(3) خالد العزي، المصدر السابق، ص 226.

(4) طاهر موسى عبد، المصدر السابق، ص 60- 62.

7- في 21 تشرين اول 1961م ارسل المعتمد السياسي البريطاني كتاباً برقم 1033/61 الى الشيخ (صقر القاسمي) حاكم رأس الخيمة يخبره فيه بان حكومة صاحبة الجلالة قد احتدت باسمه لدى حكومة طهران على اثر ذلك وسحبت المجموعة التي كانت تمكث في الجزيرة.

8- كما ان هناك سلسلة متصلة من تصريحات المسؤولين البريطانيين تؤكد ان جزيرة (أبو موسى) تابعة إلى امارة الشارقة وان جزيرتي (طنب الكبرى وطنب الصغرى) تابعتان إلى امارة رأس الخيمة.

9- وثمة اتفاقاً بين شيوخ الامارتين على اعتبار جزيرة (أبو موسى) تابعة إلى امارة الشارقة، وجزيرتي الطنبين تابعتين إلى امارة رأس الخيمة.

10- لقد اعترف الشيخ (علي خليفة) شيخ لنجة التابعة إلى إيران أكثر من مرة بتبعية هذه الجزر إلى الامارات العربية المتحدة في الخليج العربي، وقال بكتابه الموجه إلى أمير رأس الخيمة ما يأتي:

(... لأن الجزيرة المذكورة طنب واقعة ضمن ممتلكاتكم ان هذا هو الواقع وانني مقتنع بان جزيرة طنب هي إحدى ممتلكات قواسم عمان، ونحن لا نمتلك أية ممتلكات هناك وليس لنا أي تدخل إلا بموافقتكم).

يتضح لنا مما تقدم ان الجزر الثلاث هي حزر عربية الأصل وتابعة إلى عرب القواسم في امارتي الشارقة ورأس الخيمة وباعتراف المستر كوكس المعتمد السياسي في الخليج العربي من خلال الوثائق والبرقيات والمراسلات التي جرت بين بريطانيا وشيوخ امارت الساحل وهو اعتراف بريطاني بحقوق العرب التاريخية بالسيادة عيها.

موقف بريطانيا من المحاولات الإيرانية لاحتلال الجزر العربية الثلاث:

لم تتردد إيران ومن منطلق سياستها التوسعية في الادعاء بان هذه الجزر تقع ضمن سيادتها، وقاموا باظهار مثل هذا الموقف أكثر من مرة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ففي عام 1887م ضموا جزيرة (سري) التابعة لامارة الشارقة وحكامها القواسم، وفي عام 1904م انزل الفرس اعلام الشارقة عنوة في جزيرتي (ابي موسى والطنب)، ورفعوا الاعلام الفارسية بدلاً منها، فاحتجت الشارقة لدى البريطانيين بشدة، لانهم كانوا يمارسون إدارة شؤونها الخارجية وفقاً لاتفاقيات الحماية بينهما، فأرسلت بريطانيا مذكرة احتجاج الى الحكومة الإيرانية التي قامت بإنزال أعلامها عن هذه الجزر[1].

ان ذلك لم يمنع إيران من مواصلة مطالبتها بالجزر الثلاث خصوصاً بعد الحرب العالمية الأولى حيث ازدادت أهمية الخليج العربي الاقتصادية والستراتيجية حتى أخذت هذه الادعاءات بالفتور ما قبيل الحرب العالمية الثانية بفعل جدية الموقف البريطاني في عدم التخلي عن هذه الجزر، وعند تأزم الوضع الدولي في أوروبا ونشوب الحرب العالمية الثانية، فقد زاد تمسك البريطانيين بالجزر، واهتموا بها، فان موقف لما يعود بالفائدة لمصالحها المتطورة في الخليج العربي في هذه المرحلة[2].

بدأت محاولات شاه إيران للاستيلاء على الجزر منذ مطلع الستينات من القرن العشرين عن طريق جمع المعلومات عن الجزر العربية الثلاث، ففي عام 1961م هبطت طائرة عسكرية إيرانية في جزيرة طنب الكبرى، وقام ركابها بالتقاط الصور لفنار الجزيرة واجروا التحقيق مع سكان الجزيرة لمعرفة المشرفين على الفنار، وإزاء ذلك قدمت بريطانيا احتجاجاً على هذا التصرف وحذرت ايران من محاولة تكرار مثل هذا العمل، وازاء ذلك حاكم رأس الخيمة صقر بن محمد القاسمي بخطاب شكر يوم 15 أيلول1961م الى المعتمد البريطاني في دبي لقيامه بالاحتجاج ضد الحكومة الإيرانية نيابة عنه[3].

(1) جعفر عباس حميدي، وآخرون، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المصدر السابق، ص 231.

(2) Public Record office ,453,General report about Gulf 20 mar 1968.
وسنشير لها بالرمز P.R.O في الصفحات القادمة؛ جاسم محمد حسن العدول، وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، ص 311.

(3) عبد القادر حمود القحطاني، المصدر السابق، ص 20 ؛ مصطفى عبد القادر النجار، التطور التاريخي لقضية الجزر الثلاث في الخليج العربي، الصرة، د.ت، ص 18.

وفي آذار عام 1964م قامت قطع الأسطول الإيراني بإنزال قواتها على جزيرة (أبي موسى) مؤقتاً ووضعت عليها علامات تجعلها في نطاق المياه الإقليمية الإيرانية، إلا ان ردود الفعل العربية من احتجاجات وتهديد ضد هذه التجاوزات أدى إلى انسحاب القوات الإيرانية منها[1].

استمالت إيران بعض شيوخ ساحل عمان لزيارتها حيث قام حاكم رأس الخيمة بزيارة الى طهران في تشرين الثاني1964م، وبعد ان عرض عليه الشاه استعداده لاجابة طلباته التي يريدها من مستشفيات ومدارس وأطباء فوجئ وهو في قصر المرمر بإعطائه وثيقة يوقع عليها تنازله عن جزر (بلاده) وقد رفض الشيخ الطلب[2].

ولقد كان لقرار الانسحاب البريطاني فرصة لإيران لتأكيد دورها في الخليج العربي وتحقيق أطماعها التوسعية هناك، ومن هنا كانت التصريحات الرسمية الإيرانية المتكررة منذ سنة 1968م بأن الاستقرار والأمن في الخليج العربي سيحافظ عليها من خلال القوة الإيرانية بعد انسحاب بريطانيا من هناك، وقد صدر أول تصريح إيراني من هذا القبيل بعد أقل من أسبوعين من صدور إعلان الانسحاب البريطاني، وأعلن رئيس وزراء إيران (أمير عباس هويدا) في مؤتمر صحفي عقده في 27 كانون الثاني 1968م قائلاً: " بأن إيران دولة تتمتع (بأعظم قوة) في عموم الخليج العربي وان من الطبيعي أن تهتم بصورة كبيرة باستقرار وأمن منطقة الخليج العربي".[3]

وأخذت التصريحات الإيرانية تتصاعد حتى وصلت نهايتها إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية واحتلال الجزر الثلاث ما لم يتم تسليمها إليها سلمياً وصرح شاه إيران (محمد ر ضا بهلوي)في 19 شباط 1971م قائلاً: ((أن بلاده لن تتردد في استخدام القوة إذا انتهى الأمر في حال فشل الوسائل السلمية لتسليم الجزر إلى إيران قبل حلول موعد الانسحاب البريطاني في الخليج نهاية هذه السنة))[4]. كما هدد رئيس الوزراء (أمير عباس هويدا) عند لقائه بأهالي ميناء بندر عباس في 17 حزيران 1971 قائلاً ((ان إيران بحاجة للجزر الثلاث من اجل أمنها ورخائها وأنها ستقاتل بكل قوة من أجل تحقيق هذا الهدف إذا ما فشلت في حل المسألة بالوسائل السلمية))[5].

وفي تصريح آخر لشاه إيران إلى جريدة الفيفارو الفرنسية بتاريخ 1971/9/28م قال: ((ان الجزر الثلاث هي أراضي إيرانية لأن والده ذكره بسيادته عليها قبل الحرب العالمية الثانية)) وكانت إيران تهدد بعدم موافقتها على قيام اتحاد الأمارات العربية، ما لم تستولِ على هذه الجزر الثلاث كما جاء في الكتاب السنوي الأخضر عن وزارة الخارجية في طهران ما يلي: ((ما لم تعد هذه الجزر الثلاث إلى إيران فأن الحكومة الإيرانية لن توافق قط على قيام الاتحاد الفيدرالي للإمارات العربية في الخليج بل أنها ستعمل ضده))[6]. كما أكد (اودشير زاهد) وزير خارجية إيران لحاكم دبي الشيخ (راشد بن سعيد آل مكتوم) ((ان إيران

(1) جفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص 232، صحيفة الجمهورية، بغداد، العدد 1319، اذار، 1972.
(2) محمد رشيد الفيل، مشكلات الحدود بين إمارات الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، العدد 8،الكويت، 1976، ص52.
(3) إبراهيم خليل احمد، وآخرون، المصدر السابق، ص316.
(4) د.ك.و، ملفات وزارة الخارجية العراقية المرقم 301/172، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى مديرية الأمن العامة المرقم 714/ 21130/109 في 1970/8/27و 63، ص2 ؛ سلمى حداد، التسلح الإيراني وأحلام الإمبراطورية، مجلة شرون فلسطينية، العدد(26)، بغداد، كانون الثاني، 1977، ص93؛ محمد حسن الزبيدي، موقفنا القومي من قضية الجزر العربية الثلاث، دار الحرية للطباعة والنشر، (بغداد،1980)، ص11-12.
(5) ظافر ناظم سلمان، انيس محمد حسن الكليدار، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر العربية الثلاث المسار والتطورات، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد 17 (بغداد، 2002)، ص46؛ نوشتة البرت حوراني، تاريخ مردمان عرب، ترجمة فريد جواهر كلام، انتشارات أمير كبير،(تهران- 1384)، ص ص 581-582.
(6) محمد رشيد الفيل، المصدر السابق، ص54؛ جابر إبراهيم الراوي، الحق العربي في الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من اكتساب الإقليم عن طريق القوة، مجلة القضاء، العددان الثالث والرابع، بغداد،1972، ص46 ؛ د.ك.و. بغداد، رقم الملف 73 / 521300، رقم الوثيقة (34)، التقارير السنوية للسفارة العراقية في أبو ظبي 1968 – 1971، ص76.

لن تعترف باتحاد الإمارات عند إعلانه بل ستحاربه إذا لم تحصل إيران على جزيرة أبو موسى او جزر الطنب التي تنوي إيران تحويلها على قاعدة عسكرية لحماية مصالحها وحدودها.[1]

يبدو ان الموقف الإيراني ثابت تجاه السيطرة على الجزر العربية الثلاث وكانت تنتظر بفارغ الصبر انسحاب بريطانيا من الخليج، لتبدأ مشواراً جديداً في الهيمنة على المنطقة وإخضاع هذه الجزر لسيطرتها سواء بشكل سلمي بمطالبتها بريطانيا تسليمها الجزر أو باستخدام القوة لاحتلالها وهذا مؤشر على حدة التصريحات الإيرانية وعلى أعلى المستويات بالتهام هذه الجزر.

كشفت الوثائق السرية البريطانية في نهاية عام 1968م ومطلع العام 1969 المنشورة في جريدة الخليج الإماراتية بإعداد متعددة سعي وزارة الخارجية البريطانية إلى التفاهم مع شاه إيران على (صفقة شاملة) بشأن الخليج الجنوبي (Ower.Gulf) تتخلى بموجبها إيران لاعن مطالبها في البحرين وجزيرة أبو موسى بل مقابل حصولها على جزيرتي طنب وجزيرة صيري وتحرك البريطانيون في هذا الاتجاه، وبدءوا في عملية إقناع الإيرانيين والعرب لقبول الصفقة، وبدءوا بمحاولة إقناع حكام رأس الخيمة للتفاهم مع شاه إيران، لكن هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة، حيث رفضت رأس الخيمة فكرة التنازل عن جزيرتها.[2]

استمرت بريطانيا بالتنسيق مع إيران لتسوية الأمر من خلال المراسلات بينهما، وللضغط على حاكمي الشارقة ورأس الخيمة للخروج بنتيجة بقضية الجزر إلى إيران، حيث بعث الوكيل البريطاني في دبي(ج. ل. بيلاد G.L.Bulard) إلى وزارة الخارجية البريطانية محاضر اجتماعه مع الشيخ (خالد بن محمد القاسمي) حاكم الشارقة حيث تمت مناقشة نتائج مباحثات الشيخ (خالد) مع مبعوث إيراني الدكتور (علي فرازيان).[3]

وتشير الوثائق البريطانية لعام 1969م عن وجود تنسيق بريطاني إيراني حول مستقبل المنطقة بعد رحيل القوات البريطانية في العام 1971 وبهذا الصدد اقترح (د. ج. ماكارثيD.G.Makarthy) مدير الدائرة العربية بوزارة الخارجية البريطانية إعادة تبني (الصفقة الشاملة) التي تذهب بموجبها جزيرتا (طنب) لإيران وتبقى (أبو موسى) للعرب.[4] ويبدو أن الإيرانيين والبريطانيين كانوا قد قطعوا شوطاً في التفاهم حول (الصفقة الشاملة) التي تعطي لإيران جزيرتي (الطنب)، لكن المخابرات الإيرانية (السافاك) عطلت الصفقة وان الموقف البريطاني يتضح من خلال توجيهات جون ماكارثي مدير الدائرة العربية في الخارجية البريطانية إلى سفيره في طهران ويحدد بوضوح إستراتيجية التحرك الدبلوماسي البريطاني كما يلي [5]:-

---

(1) محمد عدنان مراد، صراع القوى في المحيط الهندي في الخليج العربي جذوره التاريخية وأبعاده، دار دمشق للطباعة، بيروت 1984 ص489-490 ؛ سليم اللوزي، رصاصتان في الخليج، مؤسسة الحوادث للطباعة والنشر،(بيروت، 1971)، ص118.

(2) الوثائق السرية البريطانية عان العام 1969 في شأن الجزر المنشورة في جريدة الخليج الإماراتية في 12 كانون الثاني من عام 2000، برقية موجهة إلى طهران رقم البرقية 320في 12 نيسان، 1969، من اجل إبلاغ مقر المندوب السامي في البحرين ودبي.

(3) كانت نتائج المباحثات بين حاكم الشارقة والمبعوث الإيراني كما يلي:

1- قال خالد ان فرازيان استهل كلامه بالحديث عن الأخطار التي تهدد الأمارات المتصالحة، الشيوعية، الاشتراكية، القومية، وعن انسحاب بريطانيا قد يزيد من هذه الأخطار وأكد فرازيان انه لن يتم السماح للبريطانيين الخروج من الباب ليعودوا من النافذة، إيران ستكون القوة العظمى في المنطقة.

2- قال فرازيان، ان إيران راغبة في وضع قاعدة عسكرية في جزيرة أبو موسى من أجل حماية المنطقة، ثم أخرج خريطة ورسم عليها ليظهر كيف أن خط الوسط من شأنه أن يلتف حول الجزيرة بحيث يجعلها تقع في الجانب الإيراني ولكنه قال أن النفط وآية موارد طبيعية أخرى في الجزيرة يمكن ان تبقى للشارقة، أجاب خالد أبو موسى جزء لا يتجزأ من إقليم الشارقة وأنها كانت كذلك منذ مئات السنين.

3- قال فرازيان ان إيران لا تعتزم ببساطة ان تأخذ الجزيرة بالقوة، مع ان الهند أخذت جزراً، واليهود أخذوا فلسطين، ولم يسترجعها العرب يوماً، أجاب خالد ان هذه الإشارات إلى الاحتلال بالقوة تتعرض مع الأقوال الإيرانية بخصوص التعاون وحسن الجوار.

4- قال فرازيان لخالد، أن إيران ما كانت لتأخذ البحرين بالقوة بل باستفتاء عام، وسأله خالد ما اذا كان يعتقد حقاً أن إيران ستربح في حال جرى استفتاء عام، قال فرازيان أنه واثق مائة بالمائة من ذلك، الوثائق البريطانية، برقية من الوكيل البريطاني في دبي إلى وزارة الخارجية البريطانية برقم (97) المؤرخة في 2/ نيسان / 1969 والمنشورة في جريدة الخليج الإماراتية بتأريخ 2000/1/1.

(4) الوثائق السرية البريطانية لعام 1969، المنشورة في جريدة الخليج الأماراتية بتاريخ 2000/1/2، ينظر الملحق رقم 2 و3 حول نص الوثيقتين بين ماكارثي والوكيل البريطاني في دبي.

(5) الوثائق السرية البريطانية لعام 1969 تأجيل مسألة الجزر لحين تسوية مشكلة البحرين المنشورة في جريدة الخليج الإماراتية بتاريخ 2000؛
P.R.O, 320 Priority Tehran to priority Forign and Commonwealth office. 13 April 1969.

1–ان إقحام جزيرة أبو موسى في المحادثات في هذه المرحلة قد يزيد الطين بلة على صعيد المفاوضات بشأن البحرين.

2– تعتقد بريطانيا بإمكانية التوصل إلى تسوية بشأن جزيرة (أبو موسى) تلخص في حصول الإيرانيين على جزيرتي (طنب) مع الاحتفاظ بجزيرة (صيبري) ويحتفظ العرب بجزيرة (أبو موسى).

3– قبل تسوية مسألة البحرين يجب تأجيل البحث في مسألة الجزر الأخرى وتشير مذكرة الخارجية البريطانية، إلى انقسام المسؤولين الإيرانيين حول جزيرة (أبو موسى) فبعظهم يراها مهمة لإيران وبعضهم يرى الأهمية في جزيرتي (طنب).

4– يرفض البريطانيون الفكرة الإيرانية بمقايضة البحرين بجزيرة أبو موسى فيما يقبلون بإعطاء جزيرتي (الطنب) لإيران.

وفضلاً عن ذلك فأن (جون ماكارثي) لا يكتفي بمشاركته سيطرة في طهران لمتابعة قضية الجزر، فقد ذهب أكثر من ذلك حينما اجتمع بتاريخ 1969/6/5م بالجهاز الدبلوماسي المعني في المنطقة يناقش (كيفية تفعيل الالتزام تجاه الإيرانيين في الضغط مجدداً على حاكمي رأس الخيمة والشارقة من أجل استئناف المفاوضات مع الإيرانيين بما يتلاءم والمطالب الإيرانية في الجزر).[1].

يبدو ان المساعي البريطانية من خلال وكلائها السياسيين قد أقفلت الطريق أمام العرب بالحفاظ على حقوقهم المشروعة في الحفاظ على الجزر العربية وإنما أخذت تنسق أمورها مع الإيرانيين قبل انسحابها من المنطقة.

وكانت وزارة الخارجية البريطانية قد أرسلت بتاريخ 1969/6/13م برقية سرية إلى المعتمد البريطاني في البحرين، تطلب منه ومن الوكيل البريطاني في دبي، التحدث مع حاكمي رأس الخيمة والشارقة على هدى مباحثات أجراها (ستيوارتSturit) من الدائرة العربية في الخارجية البريطانية مع الإيرانيين، وخرج منها ((بأن الإيرانيين لا ينوون التخلي عن المطالبة بجزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب)) وبقول (ستيوارت) في برقيته ان إيران ستكون بعد عام 1971م أعظم قوة في حياة الخليج وإنه يرى " ان الحاكمين سيكونان في وضع أفضل للاحتفاظ بجوهر ما يطمحان إليه في حال توصلهما لتفاهم الآن أو الانتظار لما بعد نهاية عام 1971م))[2].

وفي برقية من وزارة الخارجية إلى المقيم البريطاني في البحرين بتاريخ 13 حزيران 1969م يفهم منها ان شاه إيران يحاول ابرام صفقة مع البريطانيين تشمل البحرين والجزر، لكن البريطانيين يعتقدون تسوية مسألة البحرين أمر لا غنى عنه بالنسبة للتقدم في الخليج.[3]

كما اقترحت وزارة الخارجية البريطانية في برقية لها للمقيم البريطاني في البحرين ودبي إلى التحدث مع الإيرانيين في المسارات التالية [4]:–

1– أكدت حكومة صاحبة الجلالة لحاكمي الشارقة ورأس الخيمة، أنها ليست لديها أي اعتراضات على مناقشتها مسألة الجزر مع الإيرانيين، وكان رد فعل حاكم الشارقة بشكل خاص على غير ما نحب، حيث قال ((أن الجزيرة عربية وسكانها من العرب وإنها ليست ملكه الخاص ليتخلى عنها أو يهبها)) ومن غير الممكن في أي حال من الأحوال أن يقدم أية اقتراحات في المستقبل القريب.

(1) الوثائق السرية البريطانية لعام 1969 والمنشورة في جريدة الخليج الإماراتية بتاريخ 200/1/12 والبرقية المرقمة (320) في 3 نيسان لمزيد حول البرقيات ينظر الملحق رقم (4).

(2) الوثائق البريطانية لعام 1969 والمنشورة في جريدة الخليج الإماراتية في 13 كانون الثاني من عام 2000، برقية رقم (1919) من المعتمد البريطاني في البحرين فقي 31 – مايس – 1969 موجهة إلى مكتب الخارجية والكمنولث.

(3) المصدر نفسه، برقية وزارة الخارجية إلى ممثلها في البحرين والمنشورة في جريدة الخليج الإماراتية في 14 كانون الثاني من عام 2000.

(4) المصدر نفسه،برقية الخارجية البريطانية موجهة إلى طهران برقم (432) المؤرخة في 3 تموز من أجل الإطلاع مقر المقيم البريطاني في البحرين ودبي واستناداً إلى برقيتهما رقم (146) و(147) المؤرختان في 26 حزيران والبرقية رقم (557) المؤرخة في 17 يونيو، جزر الخليج، المنشورة في جزيرة الخليج الإماراتية بتأريخ 2000/1/15.

2- يجب أن نؤكد أننا شجعنا الحاكمين على التخلي عنها، لقد فعلنا ما في وسعنا لإقناع الحاكمين بأهمية التوصل إلى إتفاق بشأن جميع المسائل موضوع الخلاف قبل مغادرتنا الخليج.

3- نكون ممتنين لنصيحة المقيم البريطاني (في البحرين) حول ما إذا كان يتوجب علينا إبلاغ حاكمي الشارقة ورأس الخيمة، بأنك تتحدث إليها بهذه الطريقة وإذا كان لا ينصحنا بذلك فهل ينصحنا بأن نطلب من الإيرانيين عدم الكشف عما قلنا للحاكمين.

4- يجب إلا نكشف عن اننا افترضنا على الحاكمين انه ينبغي عليهما عرض البحث في التوصل إلى اتفاقية بشأن خط الوسط ولأسباب نعلم أهميتها، يجب أن نفضل ترك تقرير القيمة التكتيكية للإمساك بزمام المبادرة بهذا الشأن للحاكمين، في مباحثات أخرى مع الحاكمين، نؤكد على أن الحكام الآخرين يقومون بتسوية قضايا قاع البحر (قطر) وإنهم متلهفون لكي يقوموا بذلك (ابو ظبي) وعلى إنهما قد يضيعا فرصة المبادرة في هذه المسألة إذ لم يبادروا إلى طرحها فوراً.

ويبدو ان الإيرانيين تضايقوا جداً من هذا الوضع، فجددوا اتصالاتهم مع البريطانيين ولوحوا لأول مرة في (1969/7/9م) أنهم في حالة عدم التوصل إلى التسوية التي يريدونها، قد يحتلون الجزر بعد عام 1971م، أي بعد رحيل القوات البريطانية من المنطقة، وفي 9 تموز 1969م، استدعى (أفشار) نائب وزير الخارجية الإيراني السير(دي رايتD. Reet) سفير بريطانيا في طهران وإبلاغه " أن قضية الجزر مهمة جداً ولا يمكن التخلي عنها ".[1]

وتشير برقية سفير بريطانيا في إيران (1969/9/13م) إلى أن البريطانيين يأملون في التوصل إلى تسوية قضية الجزر بما يؤمن للإيرانيين التسهيلات التي يرونها مناسبة مؤكدة على إن (وان مثل هذه الصيغة قد تم التوصل إليها تقريباً مع رأس الخيمة العام الماضي).[2]

وتعزيز الدور البريطاني لحلحلة القضية، بعث في 15 أيلول (كولزKowliz) من الوكالة السياسية البريطانية في دبي إلى وزارة خارجيته معلومات عن اجتماعه مع حاكمي رأس الخيمة والشارقة، يقترح (كولز) على الشيخ (صقر القاسمي) إرسال رسالة إلى الإيرانيين لأجراء مباحثات حول خط الوسط، معلناً أنه سيرسل رسالة وشخصاً إلى إيران، بعد ان تم اجتماع (كولز) مع حاكم الشارقة قال الشيخ خالد ((أعاد بثبات شديد وبالتفصيل ذكر موقفه حيال جزيرة أبو موسى).

فتدخلت لتذكيره بأنه كان قد وافق على أن يكتب للشاه بشأن خط الوسط فقال (أنه يريد التشاور مع أبو ظبي أولاً), ويعلق كولز قائلاً (أن رأي خالد القائل بأن الإمارات المتصالحة لن تتفاوض مفصلة عن بعضها البعض) [3].

يتضح أن بريطانيا تمارس ضغوطاً قوية على حاكمي الشارقة ورأس الخيمة من خلال حثهما على إجراء مفاوضات مع الجانب الإيراني والتأكيد على إبراز خط الوسط على طاولة المفاوضات، وذلك لكسب القضية للإيرانيين، ونهت وزارة الخارجية البريطانية وكلائها السياسيين في المنطقة إلى تبني أسلوب الوسيط المنحاز إلى جانب إيران قبل انسحابها من المنطقة.

كما أشارت مذكرات بريطانية السرية السابقة، إلى ان الشيخ (خالد بن محمد القاسمي) حاكم الشارقة سعى بعد ظهور الإدعاءات الإيرانية في جزيرة أبو موسى إلى تقرير الوجود العربي في الجزيرة العربية حيث نطلب من شركة (جراي ماكينزي Jry Makinzy) بناء محطة على الجزيرة لخدمة السفن ونقل البريد، وفي هذا السياق قرر الشيخ (خالد) أقامة مركز لشرطة الشارقة إلى مدير شرطة الشارقة وكان بريطانياً يدعى (بيرنزBierniz) حيث بادر إلى إبلاغ الوكيل السياسي البريطاني في

(1) الوثائق السرية البريطانية لعام 1969، المنشورة في جريدة الخليج الإماراتية بتاريخ 2000/1/16.
(2) المصدر نفسه، بتاريخ 2000/1/17؛
P.R O, 52,Priority Foregin and and Commonwealth office 1107,Priority to Fco Tahran, Jedda, Doha, amd Abu Dhabi,27,Oct,1969.
(3) المصدر نفسه، برقية الوكيل السياسي البريطاني في دبي عن اجتماعه مع حاكمي رأس الخيمة والشارقة في 1969/9/15.

دبي (جوليان بولاردJulain Bulard) الذي كتب إلى وزارته في لندن مبدئياً موافقته على إقامة مركز الشرطة وطالباً رأي الوزارة.[1]

ردت الوزارة البريطانية على كتاب الوكيل السياسي، أنه من الجانب القانوني يحق لحاكم الشارقة إقامة مركز شرطة في (أبو موسى) لأن (الإقليم إقليمه) لكن الوزارة تتحسب لرد فعل الإيرانيين ويشير (ماكارثي) إلى أن البريطانيين أوضحوا للشيخ خالد) أن موقفهم بعد عام 1971م (أي بعد انسحاب قواتهم) سيكون مشابهاً لموقف (بيلاطس النبطي) وهو الحاكم الروماني في فلسطين سنة26 ميلادية الذي حكم على السيد المسيح بالموت وذلك في إشارة ضمنية إلى أن البريطانيين لن يكونوا قادرين على منع الشاه من احتلال جزيرة (أبو موسى).[2]

يبدو أن بريطانيا أصبحت عاجزة أمام الإصرار الإيراني بالسيطرة على الجزر العربية ودفع باتجاه احتلالها بالقوة لاستمالة بريطانيا إلى موقفها لكي تترك المنطقة آمنة بعد رحيلها وكما أظهرت الوثائق البريطانية المنشورة على غرار الأيام الماضية أن الموقف البريطاني تجاه جزيرتي طنب كان ميالاً إلى قبول المطالبة الإيرانية بالاستيلاء على الجزر ولكن في إطار تفاهم بين إيران ورأس الخيمة.[3]

واستمرت الحكومة البريطانية من مساعيها لإيجاد تسوية لقضية الجزر حيث أكد أن بولارد (Bullard) المعتمد السياسي البريطاني في دبي على أحقية السيادة العربية للجزر قائلاً: " باسم الحكومة البريطانية فأن السيادة على جزيرة أبو موسى تعود للشارقة وليس لأي دولة أخرى ".[4]

وفي 7 أيلول من عام 1970م زار وليم لوس ((W. Luse وبرفقته جفري آرثر ((G. Arther وتقديم مقترحات موحدة إلى حاكمها الشارقة ورأس الخيمة لتسوية قضية الجزر الثلاث وذلك مناصفة السيادة وعائدات النفط مع إيران التي استعدت لدفع منحة سنوية لكل من الإماراتيين مع تعهدها بعدم إذاعة نبأ نزول القوات الإيرانية في الجزر إلا بعد عام ونصف بغية عدم إثارة الرأي العام العربي.[5]

لكن حاكم رأس الخيمة رفض العرض واعتبره تواطئاً بريطانيً مع إيران، في حين قبله حاكم الشارقة.[6]

ان رفض الشيخ (صقر بن محمد القاسمي) حاكم رأس الخيمة جاء عقب اجتماعه بالوسيط البريطاني (لوس) يوم السبت 1971/10/30م امام حشد من اهالي رأس الخيمة قائلا: " لقد عرض علينا وليم لوس التنازل عن الجزيرتين مقابل ان تدفع لنا ايران مبلغا سنويا قدره مليون ونصف المليون جنيه استرليني وعلى اقساط تستمر لمدة تسع سنوات اضافة الى اعطائنا 50 %

(1) الوثائق السرية البريطانية لعام 1969، المنشورة في جريدة الخليج العربي الإماراتية، بتاريخ 2000/1/19؛ د.ك. و، ملفات وزارة الخارجية العراقية المرقم 301/177 كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى مقرها في طهران المرقم 17/120 من 20 كانون الثاني 1970 المتضمن قيام إيران بمناورات عسكرية في الخليج العربي.

(2) المصدر نفسه، لمزيد من المعلومات ينظر الملاحق (5-10).

(3) الوثائق السرية البريطانية لعام 1969، المنشورة في جريدة الخليج العربي الإماراتية بتاريخ 2000/1/20.

(4) وزارة الأعلام، مديرية الأعلام العامة،أبعاد العدوان الإمبريالي الإيراني على الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي – ندوة جمعية الحقوقيين العراقيين في 15 ك 1 من عام 1971، 1972، ص4؛ لازم لفتة ذياب، دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، البصرة، 2007، ص185..

(5) محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص403؛ عبد الوهاب عبدول، الجزر البريطانية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة (دراسة قانونية)، ط2، رأس الخيمة، 2001، ص332-333؛ طاهر موسى عبد، الاحتلال العسكري الإيراني لجزر أبو مسوى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، دار الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، 1983م، ص74-75؛ جريدة الجمهورية العدد(201) بغداد، 25 كانون الثاني، 1972.

(6) جمال سند السويدي، إيران والخليج البحث عن الاستقرار،ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996، ص210 ؛ عبد الله الأشعل، قضية الحدود في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1978، ص91، جريدة الوفد المصرية الصادرة بتاريخ 1992/10/11، جريدة الجمهورية، العدد (201)، بغدادن 25 كانون الثاني 1972.

من الثروة المعدنية والنفطية التي قد تستخرج من الجزيرتين في المستقبل ولكننا رفضنا هذا العرض ولسنا مستعدين لعقد صفقات لبيع جزرنا.[1]

وكان شاه إيران قد اظهر استعداده أمام وليم لوس للاتفاق مع حاكم الشارقة ضمن شروط وضعها بنفسه هي[2]:

1- احتلال القوات الإيرانية لجزيرة أبو موسى دون اعتراض من الشارقة وحاكمها.

2- عند احتلال القوات الإيرانية لجزيرة أبو موسى, على الشارقة أن تسحب قوات الشرطة التابعة لها.

3- إن موضوع السيادة يجب أن لا يذكر لمدة سنتين تقريبا وبعدها تنتقل السيادة على الجزيرة إلى إيران.

4- إن الشاه مستعد أن يمد الشارقة بمساعدات مالية سنوية ابتداء من التوصل إلى اتفاقية ونزول القوات الإيرانية على الجزيرة , وفي حالة اكتشاف البترول في الجزيرة فان الشاه مستعد لإعطاء الشارقة نسبة مئوية من العائدات كل هذا على شرط أن تلتزم الشارقة وحاكمها بالسكوت التام وعدم الاعتراض على الإجراءات الإيرانية.

حدد الشاه انه مستعد لعمل اتفاقية مكتوبة بخصوص المساعدات المالية التي يعرضها , ولكنه غير مستعد لعمل اتفاقية مكتوبة بخصوص السيادة على الجزر أو أي شيء يعد مساسا بهذه السيادة.

وقد لاقى هذا العرض الرفض الكامل من حاكم إمارة الشارقة إذ عده مساساً بحقوق العرب.

وأعلن حاكم الشارقة (الشيخ خالد القاسمي) عن موقفه من مفاوضات مع (وليم لوس) في النقاط التالية[3]:-

1- عدم التفريط بجزيرة (أبو موسى) باعتبارها تابعة للشارقة وعدم الموافقة على تسليمها إلى إيران أو الاعتراف بسيادة إيران عليها.

2- إن مبدأ استعمال القوة لا يعد طريقة عادلة لحل خلافاتها كما يناقض مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

3- الشارقة مستعدة للتفاوض مع إيران في سبيل الوصول إلى حل سلمي يرضي الأطراف دون المساس بمصالحها القومية.

4- إن الشارقة حريصة كل الحرص على امن الخليج العربي.

5- إن الشارقة مستعدة للتحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية أو هيئة الأمم المتحدة بشأن جزيرة أبو موسى.

6- إن الشارقة تعتبر مشكلة جزيرة أبو موسى هي مشكلة لا تخص الشارقة وحدها بل جميع الدول العربية والشعوب العربية باعتبار إن الدفاع عنها يشكل دفاعا قوميا عن ارض عربية مهددة بالاحتلال.

بعد رفض مقترحات الشاه من قبل الشيخ (خالد), قام وليم لوس بزيارة إيران واجتمع بالشاه وعند عودته إلى الإمارات قدم مقترحات جديدة بخصوص أبو موسى.[4]

وكانت المقترحات تتضمن تقسيم الجزيرة بين إيران والشارقة لقاء مبلغ من المال يتفق عليه فيما بعد, وكذلك سيتم تأجير الجزيرة لمدة (99) عاما قابلة للزيادة على أن يبقى علم الشارقة مرفوعا فوق المخفر وكذلك يحق لإيران إقامة قواعد بالمناطق التي تختارها.[5]

(1) احمد جلال التدمري, الجزر الثلاث, دراسة وثائقية , مطبعة رأس الخيمة الوطنية, رأس الخيمة، 2000, ص156-157.

(2) محمد حسن العيدروس، الجزر العربية والاحتلال الإيراني، 1941-1971, المصدر السابق، ص188-190؛ جابر إبراهيم الراوي, الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة , دار الحرية للطباعة والنشر , بغداد ,1981, ص44.

(3) محمد حسن العيدروس, المصدر السابق, ص190.

(4) لبراج افشار سيستاني, جزيرة ابو موسى وجز ايرتنب يرزك وتنب كوجك, جان سوم, تهران , 1385, ص119؛
P.R O, 52,Priority Foregin and and Commonwealth office 1107,Priority to Fco Tahran, Jedda, Doha, amd Abu Dhabi,27,Nov,1969.

(5) فلاح شاكر اسود , الحدود الشرقية للوطن العربي والأطماع الفارسية, بغداد, 1982, ص108.

ولكن خلال هذه المفاوضات الطويلة بين حكام ساحل عمان وبريطانيا وإيران رفض كل من الشيخ (صقر بن محمد القاسمي) حاكم رأس الخيمة والشيخ (خالد بن حمد القاسمي) حاكم الشارقة جميع المقترحات الإيرانية وأصر على ضرورة إصدار بيان إيراني يؤكد السيادة العربية على الجزر الثلاث[1].

ويبدو إن بريطانيا كانت تبيت مع إيران لاحتلال الجزر العربية، من خلال تلويح المفاوض البريطاني (وليم لوس) من خلال ما عرضه من مقترحات إذ لم يتم الموافقة على هذه الشروط فان إيران سوف تحتل هذه الجزر بالقوة وهذا يدل على إن الوسيط البريطاني لم يكن محايدا بل أراد عقد صفقة مع إيران على حساب العرب وحقوقهم القومية على الجزر , فكانت هذه المحاولات البريطانية المسمومة تجري بإذن صاغية من قبل الولايات الأمريكية لجعل إيران القوة الجديدة المعول عليها بضمان مستقبل المصالح الغربية.

وبسبب الضغوط البريطانية من خلال المبعوث الشخصي لوزير الخارجية البريطانية وليم لوس والتشجيع الأمريكي توصل الشاه إلى اتفاقية مع حاكم الشارقة الشيخ (خالد بن محمد القاسمي) في 18 تشرين الثاني عام 1971 حول تقسيم جزيرة أبو موسى بين الطرفين.[2]

عن مضمون هذا الاتفاق الذي يحتوي على مقدمة وبنود أهمها ما يلي:[3]

1- أن يبقى علم الشارقة مرفوعا عليها وان يبقى المواطنون فيها تحت حكومة الشارقة.

2- تقسيم الجزيرة مناصفة بين الشارقة وايران• واعطاء ايران حق اقامة القواعد العسكرية وتواجد قوات عسكرية لها في الجزيرة.

3- تقوم شركة بيوتس غاز انداويل (buttes gas and oilcome) للتنقيب عن النفط في الأراضي والمياه الإقليمية للجزيرة وعلى إيران قبول ذلك.

4- تعطى للجزيرة منطقة بحر إقليمي تصل إلى ما يقارب (12) ميلا وتستعمل مواردها الطبيعية مناصفة مقابل حصول شيخ الشارقة على مبلغ مليون ونصف المليون جنيه إسترليني سنويا ولمدة تسع سنوات , وسوف تتوقف المعونات في حالة اكتشاف النفط الذي سيوزع أرباحه مناصفة بين الطرفين.

وقد برر الشيخ (خالد القاسمي) اتفاقه مع إيران بالاكراه وكان مرغما على ذلك لان الدول العربية بسبب ظروفها الصعبة لم تتخذ أي إجراء ايجابي ازاء النوايا الإيرانية وكذلك الضغوط البريطانية عليه بإنهاء قضية الجزر[4].

إلا إن هذا التبرير لا يعفي الشيخ (خالد القاسمي) من مسؤولياته الوطنية والقومية اتجاه أبناء الأمة العربية.

الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث

في 30 تشرين الثاني 1971م, وقبل يوم واحد من انتهاء الحماية البريطانية[5], وهو آخر يوم للوجود البريطاني على ارض الساحل العماني[6], وقبل يومين من إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة[7].

(1) إبراهيم خليل احمد وآخرون , المصدر السابق, ص318 -319.
(2) سالم مشكور , نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة الشرعية, بيروت, 1993, ص135.
(3) داود برميدس باوند, مباني تاريخي سياسي وحقوقي, حاكمين إيران برجز ايرتنب وابو موسى, جان أول , تهران, 1377, ص95؛ عبد العزيز عبد الغني إبراهيم , علاقة ساحل عمان ببريطانيا , دراسة وثائقية , الرياض, ص399-400؛ صلاح العقاد , التيارات السياسية في الخليج العربي, القاهرة , 1974, ص351؛
Anthong. John Duke, The union of the Arab Emirates, P. 257.
(4) يوسف أبو الحجاج, دولة الإمارات العربية المتحدة, دراسة مسحية شاملة, معهد البحثو والدراسات العربية، القاهرة، 1978, ص69؛ محمود بهجت سنان , الشخصية العربية للخليج والاحتلال الإيراني للجزيرة, مطبعة الشعب, بغداد, 1972, ص94-95.
(5) د.ك.و. بغداد, رقم الملف 521300/73, رقم الوثيقة (34), التقارير السنوية للسفارة العراقية في أبو ظبي, 1968-1971, ص75؛ هنري ماماني، سقوط الإمبراطورية الإيرانية نظاماً ودولة، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1980، ص119-120.
(6) محمد حسنين هيكل , مدافع آية الله الخميني, قصة إيران والثورة , دار الشروق, بيروت, 1982, ص129.
(7) جمال زكريا قاسم, الادعاءات الإيرانية في الخليج العربي, أصول المشكلة وتطورها التاريخي, مؤتمر التاريخ الدولي, بغداد, 1973.

قامت القوات الإيرانية في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء في الثلاثين من تشرين الثاني 1971م بإنزال قواتها العسكرية يساندها سلاح البحرية بمهاجمة جزيرتي (طنب الكبرى و طنب الصغرى) واحتلتها بعد معركة بين رجال الشرطة التابعة لإمارة رأس الخيمة والقوات الإيرانية, مما أدى إلى استشهاد ستة أشخاص من أفراد القوة العربية ومقتل ثلاثة أفراد من القوة الإيرانية الغازية[1]. كما احتلت القوات الإيرانية جزيرة أبو موسى في الوقت ذاته[2].

أهداف الاحتلال الإيراني للجزر

أرادت إيران أن تظهر بمظهر القوة العسكرية المتفوقة في المنطقة لتثبت للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية إنها مؤهلة لان تلعب دور شرطي المنطقة لحماية المصالح الأمريكية والغربية فيها, ويرى البعض إن الشاه أراد أن يحقق عدة أهداف من وراء هذا العدوان العسكري على الجزر الثلاث[3]. وهي[4]:-

1- أرادت إيران أن تثبت للعرب والدول الاستعمارية بأنها القوة العسكرية الوحيدة التي تستطيع أن تحل محل الاستعمار البريطاني المنسحب.
2- زيادة الهجرة الإيرانية وفق خطط علمية مدروسة وبشكل علمي لتفتيت التكوين العربي.
3- السيطرة على الثروات الطبيعية كالنفط و اوكسيد الحديد.
4- إثبات صورة الشاه حاكما قويا في أذهان الشعب الإيراني, ذلك إن حصول البحرين على الاستقلال نال من صوته أمام شعبه , فعليه أن يفعل شيئا لتعود صورته قوية لدى أبناء شعبه.
5- اخذ الشاه يؤكد مركز إيران ليس في الخليج العربي فحسب بل وفي المحيط الهندي أيضا, الأمر الذي اقلق الهند وبقية دول المحيط الهندي, كما اخذ الشاه يتصرف على أساس انه أصبح زعيما دوليا.

وفي صباح اليوم التالي أصدرت حكومة رأس الخيمة بيانا أوضحت فيه احتجاجها ضد الاحتلال الإيراني للجزر, كما حمل البيان الحكومة البريطانية ما حدث، وبعد تنازل بريطانيا عن معاهدة الحماية الموقع بين الطرفين , كما بعث حاكم رأس الخيمة برقية إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لإثارة هذه القضية في المحافل الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي[5].

كما أعلنت إمارة رأس الخيمة وفي هذه الظروف الصعبة انضمامها إلى اتحاد الإمارات العربية المتحدة بشرط مواجهة الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث[6].

كما أبدى الشيخ (خالد بن محمد القاسمي) أسفه إبان الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث إذ قال: " كنت أفضل أن تقطع يدي قبل أن أوقع على اتفاق بالتنازل عن السيادة العربية عن جزيرة أبو موسى", وهذا يؤكد مدى شعوره بالخسارة والخذلان البريطاني والإيراني بالالتفاف حول الاتفاقية المزعومة بين الطرفين[7].

(1) محمد جاسم محمد, النظم السياسية والدستورية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية، مطبعة جامعة البصرة،ص257؛ صحيفة الجمهورية, بغداد العدد 26/ 1290, كانون الثاني 1972, صحيفة التآخي, بغداد العدد 900, كانون الأول 1971؛ جريدة الأهرام المصرية, الصادرة بتاريخ 1992/9/27, جريدة الوفد المصري الصادرة بتاريخ 1992/9/28.

(2) محمد عبد الرحيم الشاهين, ما ضاع حق وراءه مطالب, جريدة الخليج الإماراتية العدد الصادر في 9 آذار من عام 1999؛ مجلة الجيل المجلد (13), العدد (12) , كانون الأول 1992, ص72-74.

(3) إبراهيم خليل احمد وآخرون, المصدر السابق, ص220.

(4) زهير قاسم السامرائي, الموقف العربي والإقليمي من قرار الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية التربية، جامعة الكويت، 2000, ص105-106؛ إبراهيم خليل احمد وآخرون, المصدر السابق, ص220-221؛ www.friendauy.com.

(5) احمد جلال التدمري, المصدر السابق, ص163-190.

(6) محمد حسن العبدروس, التطورات السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة, ذات السلاسل, الكويت, 1983, ص477؛ غانم نجيب عباس, الموقف الإماراتي الرسمي والشعبي من الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث , بحث غير منشور , بغداد 1999, ص5, إبراهيم خليل احمد وآخرون, المصدر السابق, ص221-222؛ جمال زكريا قاسم , المصدر السابق, ص217-218.

(7) زهير قاسم السامرائي, المصدر السابق, ص104

أما ردود الأفعال الجماهيرية والعربية , فقد خرجت مظاهرات حاشدة في رأس الخيمة والشارقة ودبي وأبو ظبي حطم خلالها المتظاهرون فروع البنوك والمؤسسات والمتاجر الإيرانية, وكذلك مكاتب شركات الطيران الإيرانية, وطالبوا بطرد الإيرانيين من منطقة الخليج العربي[1].

وكان الشيخ (صقر بن محمد القاسمي) في مقدمة المتظاهرين الذين طافوا شوارع رأس الخيمة يوم الخامس من كانون الأول 1971م وهم يحملون لافتات سوداء ويرددون هتافات معادية لشاه إيران[2].

وأصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة في 2 كانون الأول 1971م بيانا استنكرت فيه العدوان الإيراني على الجزر وقدم شيخ رأس الخيمة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 6/كانون الأول عام 1971م مجموعة من الوثائق يبلغ عددها (18) وثيقة تتضمن اعترافات من الجهات الرسمية والممثلين الرسميين في الحكومة البريطانية بتبعية جزيرتي طنب إلى رأس الخيمة وأبو موسى للشارقة[3].

وعقد مجلس الجامعة العربية اجتماعا طارئا يوم 1971/12/6م لبحث قضية الاحتلال الإيراني للجزر, وألقى (سيف سعيد عباس) ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة كلمة أمام المجلس أوضح فيها بالأدلة التاريخية عن عروبة الجزر الثلاث, وأوضح كذلك التواطؤ البريطاني مع إيران في احتلال الجزر وهو ما يعد خيانة لمعاهدة الحماية بين إمارات وبريطانيا المعقودة في 1820م مطالبا العرب بقطع العلاقات مع إيران , وكذلك طرح الموضوع في مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية.[4]

وكذلك وقفت الأقطار العربية موقفا رافضا للاحتلال الإيراني للجزر حيث قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا, وأوجب بعقد مجلس الأمن لبحث مسألة الاحتلال الإيراني للجزر العربية واحتجت الكويت على الاحتلال الإيراني وطالبت بالدخول في مفاوضات كل المسألة ودعت إمارة أبو ظبي حل المسألة سلميا, لكن الاحتجاجات والتنديدات لم تزحزح جنديا إيرانيا واحدا ولم تؤثر في إيران في استمرارها في احتلال الجزر العربية الثلاث[5].

ووقفت الصحف العراقية إلى جانب الحق العربي وناشدت بقطع العلاقات مع إيران, وبينت الموقف الرسمي والشعبي لمواجهة الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث.[6]

وتقدمت بعض الدول العربية (العراق –ليبيا – اليمن – الجزائر) بطلب في 3 كانون الأول 1971م لمجلس الأمن لعقد جلسة طارئة لبحث الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث , وبناء على ذلك عقد المجلس يوم 19 كانون الأول 1971م جلسة خصصت لبحث موضوع الشكوى العربية ضد إيران إلا إن مداولات المجلس لم توفق لصالح العرب, لكون ممثلي الدول العربية لا يحق لهم التصويت, وضاعت القضية في أروقة الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت ولحد الآن[7].

وعلى هذا الأساس فان التعامل العربي يمكن أن يستند في مواجهته إيران على الأسس التالية التي أوردته جريدة العالم اليوم وكما يلي[8]:

1- وضع إستراتيجية عربية مضادة للإستراتيجية الإيرانية مفادها إن المنطقة العربية ليست مجالا حيويا لأي طرف أي كان هذا الطرف وأيا كانت الروابط الفكرية والتاريخية التي تربطه في الوطن العربي.

(1) محمد علي رفاعي, الجماعة العربية وقضايا التحرير, ط2, القاهرة, 1972, ص540.
(2) صحيفة الثورة , بغداد, العدد1005, 6 كانون الأول 1971.
(3) ابتسام عبد الأمير حسون, المصدر السابق, ص55, للاطلاع على الوثائق ينظر الملاحق من (2-17).
(4) راشد الراوي, العلاقات السياسية الدولية والمشكلات الكبرى, مطبعة النهضة, القاهرة, 1982, ص451.
(5) محمد جاسم محمد, المصدر السابق, ص257؛ صحيفة الثورة, العدد /999, بغداد ,كانون الأول, 1971؛ وزارة الخارجية العراقية، معهد الخدمة الخارجية، كتاب وزارة إلى سفارة العراق في إيران المرقم 1971/16/720/720 حول تبليغ سكان طهران بالأمر.
(6) أبعاد العدوان الامبريالي الإيراني على الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي, ندوة أقامتها جمعية الحقوقيين العراقيين بتاريخ 15كانون الأول, 1971, دار الحرية للطباعة والنشر , بغداد, 1972, ص37؛ ابتسام عبد الأمير حسون, المصدر السابق, ص55.
(7) محمد سعيد أبو عادود , الموقف الإيراني من (أبو موسى) كيف يرد العرب, جريدة العالم اليوم, بتاريخ 1992/9/26.
(8) المصدر نفسه.

2- استخدام بعض الأوراق الفاتحة في الأيدي العربية, فهناك ورقة تتعلق بالإيرانيين العاملين في الخليج العربي, يمكن تسريح بعض إعداد منهم وتوصيلهم إلى إيران الأمر الذي يخلق أداة ضغط داخلية على الحكومة الإيرانية, بل ويوجه ضربة إلى أداة رئيسة يستخدمها الإيرانيون في إثارة القلاقل في المنطقة العربية, كذلك بالإمكان التأثير على العائدات الإيرانية النفطية من خلال المعاملات في السوق النفطية , كما يمكن للأطراف العربية التأثير على إمدادات السلاح التي تحصل عليها إيران من خلال التقدم بعروض لشراء سلاح من الدول المصدرة للأسلحة إلى إيران كذلك يمكن التركيز في المحافل الدولية, على ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كل أسلحة الدمار الشامل بحيث يشمل إيران وإسرائيل، الأمر الذي يخلق بعض المصاعب أمام حصول إيران على ما تريده من هذه النوعية من الأسلحة.

3- السعي إلى نقل موضوع هذه الأزمة إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن وتطبيق قواعد الشرعية الدولية طبقا أحكام الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة على الطرف المعتدي والمخالف بتصرفاته لأحكام القانون الدولي.

يبدو إن الادعاءات الإيرانية بالسيطرة على الجزر العربية الثلاث أخذت تتناغم مع السياسة البريطانية في منطقة الخليج العربي بعد عزمها على شد الرحال من المنطقة, حيث لعبت بريطانيا دورا مؤيدا للأطماع الإيرانية ومارست ضغوطا كبيرة على حاكمي رأس الخيمة والشارقة من اجل الرضوخ للمطالب الإيرانية , ولقد وهبت بريطانيا أرضا لا تملكها إلى إيران, لقد ازدادت بريطانيا بسياستها هذه خلق بديل لها بعد انسحابها ووجدت في إيران ضالتها, وهذا أيضا ينسجم مع السياسة الأمريكية في المنطقة بحيث أصبحت إيران تمثل المصالح الغربية في المنطقة, لذا وجب دعمها ومساندتها على حساب العرب.

الخاتمة:

نستنتج مما سبق أن الجزر العربية الثلاث ذات أهمية كبيرة جداً في منطقة الخليج العربي، نظراً لموقعها الممتاز والمسيطر على خطوط الملاحة الداخلة والخارجة في الخليج العربي، فضلاً عن قربها من مضيق هرمز ووجود الثروات المعدنية والنفطية منها، فهي تشكل أهمية في موقعها من الناحيتين الإستراتيجية والاقتصادية مما جعل إيران تقوم باحتلالها بالقوة متذرعة بحجج دون وجود وثائق رسمية يثبت أحقيتها بالجزر، أضف إلى ذلك وجود عوامل داخلية وعوامل خارجية لهذا الاحتلال، وهو الانسحاب البريطاني من الخليج العربي الذي ترك فراغاً أمنياً وسياسياً في المنطقة، مما حدا بإيران أن تأخذ هذا الدور لنفسها بصفتها القوة الأكبر بالمنطقة، وبالتالي أدى هذا الانسحاب البريطاني إلى احتلال إيران للجزر العربية الثلاث (طنب الصغرى- طنب الكبرى- وأبو موسى) في 30 تشرين الثاني 1971م، مما أدى إلى سلب ارض عربية بالقوة دون أي حق قانوني، وبهذا أصبحت هذه الجزر تحت السيطرة الإيرانية على الرغم من الاحتجاجات والمظاهرات العربية سواء كان على مستوى الجماهير العربية أو جامعة الدول العربية، وكذلك الاحتجاج لدى الأمم المتحدة إلا أن هذه المطالب العربية والدولية لم تجد حل لقضية الجزر العربية الثلاث وبقيت تحت السيطرة الإيرانية إلى يومنا هذا.

ملحق رقم (1)

خريطة توضح موقع الجزر العربية الثلاث طنب الكبرى –طنب الصغرى- أبو موسى[1]

(1) علاء الدين نورس، السياسة الإيرانية في الخليج العربي، الكويت، 1982، ص307.

ملحق رقم (2)

جريدة الخليج 2-1-2000

ن ب 1/4

ملحق رقم (٢)

أبوموسى

تناول أحد أعضاء الدائرة اليوم (الدائرة العربية في الخارجية البريطانية) طعام الغداء مع السفير الايراني. ولم تضف المحادثة (بينهما) جديدا، ولم تكشف اي جديد. وقد قال السيد آرام (السفير) على كل حال، ان علينا ان نهتم بمسألة ابو موسى وان نثيرها. وقد أعيد موقفنا على مسامعه. وكانت وجهة نظره، على كل حال، انه يعلم علم اليقين بأن المسؤولين في وزارة الخارجية الايرانية يكدحون بجد ونشاط في استنباط الخطط لدفع الادعاء بملكية ابو موسى قدما. وكان هذا يحدث الآن، وسوف يتم طرح بعضه للنقاش دون شك. لقد كان من الصعب جدا على الشاه وضع ذلك جانبا. وكان الشيء الذي يتوجب ان نفعله عندئذ، هو تبني الفكرة السابقة المتعلقة بصفقة شاملة، والتي تتيح للشاه ان يبين ان بوسعه كسب شيء بديل عن البحرين.

2ـــ وكان آرام غير متابع لتصورات فكرة الصفقة الشاملة، وكانت فكرته عن مقايضة ابو موسى مجرد جزء من ذلك، وقد يكون لديه بعض الحق في القول ان علينا ان نحاول بعض الشيء تطويق الأمر قبل ان يتفاقم في وزارة الخارجية الايرانية. لكن الصعوبة هنا اننا لا نملك ما نقوله. وقد أوضح دينس رايت بكل جلاء أننا لا نرى ابوموسى موضعا قابلاً للمقايضة ومع ذلك لم يرد الايرانيون علينا منذ ايضاح ذلك لهم مؤخرا، وقد تؤخذ على انها علامة ضعف اذا أظهرنا فجأة القلق حيال الأمر بالعودة اليه بأنفسنا. ويبدو هذا الاحتمال هو الأكبر بسبب المأزق الذي أقلح (السافاك) في صنعه بخصوص مبادلة جزيرتي طنب.

3ـــ انه لمن السهل، على كل حال الجلوس بارتياح وفي حين لا أملك أية أفكار جديدة، ولا أظن ان علينا الاستجابة لاقتراح آرام، أشعر بأن علي ان اسألكما، جوليان بولارد، وتشارلز ويجن، ان كان لديكما اية أفكار جديدة، او ان كنا نستطيع، او ان كان علينا ان نفعل شيئا.

د.ج ماكارثي

نسخة الى: ج.ل. بولارد ـــ دبي

س.دي. ويجن ـــ طهران

2 ـــ رد الوكيل السياسي في دبي على مذكرة مكارثي (الدائرة العربية في وزارة الخارجية البريطانية»

سري

الوكيل السياسي ـــ الامارات المتصالحة ـــ دبي

1969/2/18

ملحق رقم (3)

أبوموسى

ورد في رسالة دون مكارثي لك رقم 1/4 بتاريخ 4 فبراير استفسار حول ما اذا كانت لديّ أي افكار جديدة عن هذا الامر وقد وصلتني رسائل تشارلز ويجن الى اكلاند رقم 1/4 بتاريخ 30 يناير في الوقت ذاته.

2 ـــ ان موضوع المطالبة الايرانية بجزيرة ابوموسى لم يرد ابدا خلال محادثاتي مع حاكم الشارقة ويبدو عليه انه مرتبط بالجزيرة اكثر من ارتباط الشيخ صقر بجزيرتي طنب وهو يحتفظ بكميات من حديد ابوموسى الخام ملقاة حول مجلسه ويتحدث بحزن عن اخفاق الشركات الاجنبية في استغلال الثروات المعدنية استغلالا كاملا.

وهو يشجع (شركة) جراي ماكنزي على المضي قدما في تنفيذ مشروع انشاء محطة لصيانة ناقلات النفط على الجزيرة ولتوزيع البرد وتغيير اطقم البحارة الخ. وبالاضافة الى ذلك يعتبر الشيخ هو الوحيد بين حكام الامارات المتصالحة الذي يمكن ان يقال عنه انه معاد للايرانيين وعندما ذهبت لزيارته الاسبوع الماضي، انطلق يلقي محاضرة عن النشاطات الايرانية داخل الامارات المتصالحة. وقال انه يتلقى طلبات مستمرة من اجل الموافقة على انشاء بنوك ومستشفيات الخ. في المناطق التابعة لامارته وكان رده على ذلك انه عندما تكون للايرانيين مصالح كبرى في الشارقة فإنه سيوافق على الحاجة لانشاء مؤسسات ترعى مصالحهم لكنه وجد نفسه في وضع صعب لأن استجابة اخوانه الحكام تجاه تلك الطلبات كانت مشجعة على نحو غير عادي. وعند هذه النقطة قوطعنا لسوء الطالع. ولكن ذلك جعلني اتذكر انه في شهر اكتوبر الماضي وعندما كان مجلس الامارات المتصالحة يبحث في اهمية بناء مدارس

8/4/2009

file://H:\2000-1-2 جريدة الخليج\وثاعق الجزر الاماراتية.htm

ومستشفيات في ابوموسى وعدد من المدن أصر خالد على ان الأولوية يجب ان تكون للجزيرة »لأسباب سياسية« وبكلمات اخرى، ان المناخ غير موات للبحث في أي نوع من الاتفاقيات بشأن ابوموسى تكون على حساب الشارقة.

3 ـــ اعتقد انه سيكون من الافضل ان لا يتم القيام بأي شيء وترك الايرانيون يكتشفون هذا بأنفسهم وليس هناك ما يمنعهم عن محاولة لقاء الشيخ خالد كما فعلوا مع الشيخ صقر، على الرغم من ان الشيخ خالد لم يستجب للدعوة القائمة لزيارة ايران. ونحن في غنى عن وضع أنفسنا في موضع ناقل الاجابات السلبية من الشارقة الى طهران، وفي حال استمر الايرانيون في ارسال ايماءات فإنني اقترح الرد عليها بالقول ان وجهات نظرنا بشأن وضع الجزيرة لم تتغير، وعلى أي الاحوال يقترب الوقت الذي سيكون فيه حكام الامارات المتصالحة مسؤولين عن مصيرهم.

وفي حال رغب الايرانيون في اللقاء مباشرة مع الشيخ خالد فلا اعتراض لدينا على ذلك، على الرغم من اننا نود ان نقول للشيخ خالد (كما فعلنا مع الشيخ صقر) ان عليه ان يبقينا على اطلاع بالمفاوضات عندما تبدأ.

4 ـــ انني آسف لعدم تمكني من التفكير بأي امر آخر اكثر ايجابية ولكن ـــ الوضع ليس ملائما للدرجة التي تسمح للتسويات السهلة ان تتحقق. ويؤمن الشيخ خالد ان »ابو موسى« ملك للشارقة وقد قلنا على الدوام بصورة علنية ان هذا رأينا ايضا. واذا كان راغبا بالبيع او التأجير او ـــ خلافا لذلك ـــ تحويل الجزيرة لإيران فهذا شأنه وحده، ولكن لا يبدو ان هذا سيحدث في الوقت الحاضر. ان حل خط الوسط (جزيرتي طنب لايران وابو موسى للشارقة) لا يعطي (الشيخ) صقر شيئاً، وسيكون اقل اغراء بالنسبة له منذ محادثاته المتقطعة مع الايرانيين خلال الشهور الستة الاخيرة، والتي جرى خلالها عرض مبالغ مالية ضخمة.

5 ـــ ان النص اعلاه كتب بافتراض ان الحجج والبراهين القانونية الايرانية الجديدة في حال ايرادها وعند تقديمها، لن تكون ذات اهمية كبرى لدرجة ان تغير نظرتنا التقليدية بشأن قيمة ادعاءاتهم.

جيه ال. بولارد

صورة الى:
ـــ دي. ج. مكارثي ـــ الادارة العربية ـــ مكتب الخارجية والكومنولث
ـــ سي. دي. ويجن، طهران

ملحق رقم(4)

جريدة الخليج 12-1-2000

الوثائق السرية البريطانية عن العام 1969 في شأن الجزر

لندن: من محاولات الاقناع الى ممارسة الضغوط

خريطة بريطانية بخط وسط يعطي ايران جزيرتي طنب

لندن ـــ »الخليج«:

كشفت الوثائق السرية البريطانية في نهاية العام 1968 ومطلع العام 1969 سعي وزارة الخارجية البريطانية الى تفاهم مع شاه ايران على »صفقة شاملة« بشأن الخليج السفلي » Lower gulfتتخلى بموجبها ايران عن مطالبها في البحرين وجزيرة ابوموسى مقابل حصولها على جزيرتي طنب وجزيرة صري. وتحرك البريطانيون في هذا الاتجاه، وبدأوا في عملية اقناع مزدوجة للايرانيين والعرب لقبول الصفقة، وبدأوا بمحاولة اقناع رأس الخيمة للتفاهم مع شاه ايران، وسعوا لتشجيع الزيارات المتبادلة وتقديم »افكار بناءة« تصب في »دفع رأس الخيمة« للوصول الى اتفاق تعـطي بموجبه جزيرتي [التتمة ص 14] طنب لايران مقابل حصولها على مساعدات ايرانية.

لكن هذه المحاولات لم تسفر عن نتيجة، حيث رفضت رأس الخيمة فكرة التنازل عن جزيرتيها، وواصلت ايران مزاعمها بشأن جزيرة أبوموسى.

ازاء ذلك، طورت بريطانيا دورها من محاولات الاقناع الى ممارسة الضغوط ولكن بدبلوماسية وبلباقة، ونصحت حاكم الشارقة الشيخ خالد بن محمد القاسمي بالسعي للتفاهم مع ايران حول أبوموسى.

وتظهر برقية بتاريخ 13 ابريل ارسلها سفير بريطانيا في طهران الى وزارة الخارجية ان السفير التقى نائب وزير خارجية ايران الذي ابلغه بنتائج اجتماع مبعوث ايراني مع الشيخ خالد الذي يبلغ المبعوث أن »مستقبل ابوموسى يخص اتحاد الامارات العربية المتحدة« لكن المبعوث رفض هذا الأمر. كما يشير المبعوث الايراني الى ان رأس الخيمة ترفض التنازل عن جزيرتي طنب.

وتظهر وثيقة اخرى في 15 مايو أن الايرانيين والبريطانيين تبادلوا مذكرات حول أبوموسى تضمنت مذكرة من وزير خارجية ايران للخارجية البريطانية، تجدد الادعاءات في أبوموسى فتوجه الخارجية البريطانية سفيرها في ايران طالبة منه الرد على المذكرة الايرانية مصحوبا بخريطة »تكتيكية« مرفقة.

تظهر الخريطة الموضوعة في وزارة الدفاع البريطانية »خط الوسط«. اي الحدود البحرية بين الايرانيين والعرب، وقد اعطى الخط جزيرتي طنب وجزيرة صري لايران، فيما اقر بواقع عروبة جزيرة ابوموسى.

ثم تأتي مذكرة من جون مكارثي مدير الدائرة العربية بالخارجية البريطانية بتاريخ 1969،/6/5 بمثابة تعميم الى الجهاز الدبلوماسي المعني بالمنطقة يناقش »كيفية تفعيل الالتزام تجاه الايرانيين في الضغط مجددا على حاكمي رأس الخيمة والشارقة من اجل استئناف المفاوضات مع الايرانيين بما يتلاءم والمطالب الايرانية في الجزر.

وتحدد المذكرة للدبلوماسيين كيفية تحركهم مع حاكمي رأس الخيمة والشارقة ومع الايرانيين. كما تؤكد المذكرة مجددا ان بريطانيا اوضحت للشاه مراراً ان ابو موسى عربية.. وهنا نص المذكرات الثلاث:

مكتب السجلات العامة

الاشارة: اف.سي.أو 960/8

سري

بالشفرة/ فنة »أ«

عادي طهران إلى مكتب الخارجية والكومونولث

رقم البرقية 320 ـــ 13 ابريل 1969.

سري

موجهة إلى طهران رقم البرقية 320 بتاريخ 12 ابريل. مكررة من أجل ابلاغ مقر المندوب السامي بالبحرين ودبي، وللحفظ جدة والكويت ووكالة البحرين.

ملحق رقم (5)

جريدة الخليج 19-1-2000

الوثائق البريطانية السرية عن العام 1969 في شأن الجزر
مخاوف بريطانية من إنشاء مركز لشرطة الشارقة في أبوموسى
لندن تبلغ الشيخ خالد ان موقفها بعد عام 1971
سيكون مثل موقف بيلاطس الذي حكم بالموت على المسيح
توصية الخارجية البريطانية بشأن مركز الشرطة: لم نر ولم نسمع

ك.ص

برقية بولارد بشأن بلاغ قائد شرطة الشارقة حول قرار الشيخ خالد انشاء مركز شرطة في ابوموسى (1969/9/23)

توصية اوكلاند من الدائرة العربية في الخارجية البريطانية بعدم انشاء مركز الشرطة (1969/9/26)

تعليق المقيم البريطاني في البحرين يؤكد حق الشارقة في اقامة مركز الشرطة (1969/9/27)

مذكرة مدير الدائرة العربية بالخارجية البريطانية: سيكون موقف بريطانيا بعد 1971 مثل موقف بيلاطس من المسيح

برقية سفارة طهران (1969/10/4)

برقية وزارة الخارجية البريطانية: لم نر ولم نسمع (1969/10/8)

لندن ـــ »الخليج«:

أشارت مذكرات بريطانية سرية سابقة الى ان الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة سعى بعد ظهور الادعاءات الايرانية في جزيرة ابوموسى الى تعزيز الوجود العربي في الجزيرة وتعزيز مكانتها حيث طلب من شركة جراي ماكينزي بناء محطة على الجزيرة لخدمة السفن ونقل البريد.

وفي هذا السياق قرر الشيخ خالد اقامة مركز لشرطة الشارقة في الجزيرة تعزيزا لخمسة آخرين كان قد تم تعيينهم سابقا بحارة لزورق شرطة الشارقة الذي كان يتحرك بين مدينة الشارقة وأبوموسى.

وحينما أصدر الشيخ خالد تعليماته لمدير شرطة الشارقة وكان بريطانيا يدعى بيرنز، بادر بيرنز الى ابلاغ الوكيل السياسي البريطاني في دبي جوليان بولارد الذي كتب الى وزارته في لندن، مبديا موافقته على اقامة مركز الشرطة وطالبا رأي الوزارة.

ردت الوزارة بأنه من الجانب القانوني يحق لحاكم الشارقة اقامة مركز شرطة في أبوموسى لأن »الاقليم اقليمه«.

لكن الوزارة تتحسب لرد فعل الايرانيين، ولانعكاس ذلك على مفاوضات يدفع اليها البريطانيون بين الشارقة وايران.

ويوصي »اوكلاند« من الدائرة العربية بابلاغ الشيخ خالد »بأن وقع اقامة مركز الشرطة الآن سوف يكون سيئا على الايرانيين«. لكن المقيم البريطاني في البحرين لا يوافق »اوكلاند« على رأيه، ويرى ان من حق الشيخ خالد اقامة مركز الشرطة »فنحن في الحساب النهائي نعترف بسيادة الشيخ خالد ونسانده ولا نستطيع ان نمنعه اذا أصر على المضي قدما«.

ويشير المقيم البريطاني في البحرين الى ان بريطانيا لا تستطيع التنصل من مسؤولياتها، فسلطتها على كشافة ساحل عمان المتصالح ليست محل سؤال، ويرى المقيم البريطاني انه كان من الخطأ في الاساس التوقف عن منح كشافة ساحل عمان اذنا لمواصلة زياراتهم الدورية الى الجزر تحسبا لحساسيات ايران.

يحسم دي.جي. مكارثي مدير الدائرة العربية في الخارجية البريطانية الجدل باتجاه عدم الاعتراض على اقامة مركز الشرطة مع اعتبار ان »خالد لم يخبرنا ولا ينبغي ان نكون سمعنا شيئا«.

أهم ما في الوثائق التي ننشرها اليوم، اشارة جاءت في مذكرة مكارثي مدير الدائرة العربية في الخارجية البريطانية تفصح عن »تغير ما« في الموقف

ملحق رقم (6)

سري

الوكالة السياسية لصاحبة الجلالة البريطانية

الامارات المتصالحة ـــ دبي

23 سبتمبر 1969

مركز الشرطة في أبوموسى

يخبرني (بيرنز) قائد الشرطة في الشارقة، بأن حاكم الشارقة اصدر اليه التعليمات مؤخرا في اطار قوته المتنامية بإقامة مراكز للشرطة في البلدان والقرى الكبيرة التي لا يوجد فيها مراكز للشرطة في منطقة الشارقة. وأصدر الشيخ خالد توجيهاته بأن يقام المركز الجديد الأول في واحة الذيد، والثاني في جزيرة أبوموسى، وفيما يتعلق بالجزيرة يفكر بيرنز بمركز يضم رقيبا وخمسة او ستة افراد بالاضافة الى خمسة آخرين كان قد جرى تعيينهم من قبل، بحارة لزورق شرطة الشارقة وسوف يكونون على اتصال بمركز قيادة الشرطة في الشارقة عن طريق الراديو.

2 ـــ حان الوقت الذي اجدني فيه مضطرا الى ان اسألكم، ان كان لديكم أي اعتراض على هذه الخطة، أما من ناحيتي فلا اعتراض لدي. فالسكان في أبو موسى والبالغ عددهم 788 نسمة (طبقا لاحصاء سنة 1968) يستحقون مركز شرطة صغيرا حتى بعدم وجود مشكلة الهجرة غير الشرعية التي يجري فيها استخدام الجزيرة محطة للسفر. ونحن نتوق بالطبع الى ان يفعل الحكام شيئا بشأن هذه الهجرة، وقد بدرت بعض الاشارات التي تدل على انهم اكثر رغبة في فعل ذلك، وانشاء مركز للشرطة على الجزيرة يمكن ان يخدم هذا الامر.

3 ـــ اكون شاكرا لكم اذا أبلغتموني بموافقتكم.

(جيه. ال. بولارد)

سري

السيد مكارثي ـــ الدائرة العربية

مركز الشرطة في جزيرة أبوموسى

(الاشارة) رسالة السيد بولارد 5/4 بتاريخ 23 سبتمبر الى السيد وير

من وجهة النظر القانونية المحضة، لا مبرر لدينا للاعتراض اذا رغب حاكم الشارقة في إنشاء مركز للشرطة على جزيرة أبوموسى، ونظل من ناحية قانونية مقيمين على رأينا بأن هذا (الإقليم) إقليمه.

2ـــ سوف يعلم الايرانيون بالتأكيد بذلك، على كل حال، وسوف يفسرونه على انه عمل من اعمال التحدي الصغرى. وكما أنه لا يتوقع أن يخدم المناقشات التي نأمل أن تؤدي اليها الدعوة التي وجهها الايرانيون مؤخراً الى حاكم الشارقة، فان مركز الشرطة على المدى البعيد لن يساعد في حماية جزيرة أبو موسى من الايرانيين، ولن يكون سوى عمل استفزازي.

3ـــ علاوة على ذلك، اوصينا حاكم الشارقة بشدة، مؤخراً، بأن يفكر بعلاقاته المستقبلية مع الايرانيين. واعتقد بأن (موقفنا) سيكون متناقضاً اذا لم نقل له شيئاً عن مركز الشرطة. فهذا أمر سوف يؤثر في نهاية المطاف على علاقاته المستقبلية مع الايرانيين، وعليه (حاكم الشارقة) ان يوليه مزيدا من التفكير.

4ـــ بناء على ذلك، فإني أميل الى ان تصدر التعليمات للوكيل السياسي، بأن يخبر الحاكم بأننا نعتقد (رغم ان امر اتخاذ القرارات ينبغي ان يكون في يده)

8/4/2009

file://H:\2000-1-19 وثاعق الجزر الاماراتية\جريدة الخليج.htm

ملحق رقم (7)

مركز الشرطة في جزيرة أبوموسى

أرجو الرجوع الى رسالة جوليان بولارد بتاريخ 23 سبتمبر.

2ـــ في حين أنني استطيع تخيل رد فعلك الغريزي على هذه الخطة، ورد فعل السفارة في طهران، فإني آمل ـــ بعد التفكير ـــ بأن لا تشعر بالاضطرار للتدخل لاحباطها تحسبا من ردود فعل ايرانية محتملة. فلا يقتصر الأمر على اننا نميز بين ادعاءات ايران بالحق في جزيرتي طنب وجزيرة ابو موسى، واننا أبدينا استعدادنا للتفكير بتسوية ممكنة حول الأولى، ولكننا لم نتنازل بشأن الثانية، بل ان الشارقة قد استمرت في بسط سيادتها (على الجزيرة) التي بني على اساسها في الحقيقة جزء من تسوية ممكنة. وهكذا فنحن ملتزمون بمراعاة الوضع الراهن بشأن جزيرتي طنب، وربما ينطوي ذلك ضمنا، على التزامنا بعدم تشجيع (الشيخ صقر) على اجراء أية تعزيزات مهمة لوجود رأس الخيمة (في جزيرتي طنب)، ولكن لا وجود لمثل هذا الالتزام، فيما يتعلق بجزيرة أبو موسى. وثمة فرق آخر أكثر جوهرية، يتعلق بعدد السكان الكبير نسبيا في أبو موسى، وبأنشطة التعدين التقليدية التي تجرى هناك، وما ينجم عن ذلك من تواصل، بقدر معقول بين الجزيرة والشارقة. وكل ذلك يجعلني مقتنعا بأن انشاء مركز للشرطة، أمر منطقي ومعقول تماما، ويمكن الدفاع عنه في مواجهة الايرانيين اذا علموا بوجوده اصلا. وبالاضافة الى ذلك، كما يقول بولارد، ثمة مسألة الهجرة غير الشرعية، (حيث ان المتهمين من عرب الشمال) (؟؟) وينبغي على الايرانيين ان يكونوا متعاطفين ايجابيا.

3ـــ ربما كنت كثير الاعتراض، فنحن في الحساب النهائي نعترف بسيادة (الشيخ) خالد ونساندها ولا نستطيع ان نمنعه اذا اصر على المضي قدما (...). واستطيع ان أرى قياسا يجرى مع نصحنا (للشيخ) زايد بعدم دفع مراكز قوات دفاع ابوظبي الى الخارج نحو الحدود السعودية. ولكن هذه، ستكون موجهة بوضوح لمنع الانتهاكات السعودية ولا بد من ان يفهمها السعوديون: ولا تنطبق أي من الحالتين على الحالة التي بين أيدينا.

وعلى ذلك فإني آمل في انكم تستطيعون الموافقة على ضرورة ان يغض جوليان بولارد النظر، وسوف يكون ذلك أفضل بوضوح اذا استطعنا ان نتخذ هذا الموقف، بدلاً من اعتبار انفسنا قد اعطينا الاذن بعد ان طلب منا.

(ام.اس.وير)

ملحق رقم (8)

سري

من الدائرة العربية في الخارجية البريطانية 1969/9/30

السيد آرثر

مركز الشرطة في أبو موسى

توقعت ان تعارض دائرة الشرق الأدنى انشاء مركز للشرطة في ابوموسى، وتنبأت بان تكتسب حجتهم قوة، كما تفعل الآن. وكان بوسعي في الحقيقة ان اعزز الفقرة (3) في برقية السيد اوكلاند بالتعليق بانها سوف تعزز ضغطنا على الشيخ خالد لافساح الطريق للشاه، لو اوضحنا (له) اننا قد افسحنا الطريق تماما في اذهاننا. وتستطيعون الاعتقاد بأن علينا ان نفعل ذلك.

8/4/2009

file://H:\2000-1-19 جريدة الخليج\وثاعق الجزر الاماراتية.htm

جريدة الخليج 19-1-2000

Pa

ـ ولكن علينا أولا ان نأخذ الامور التالية في الاعتبار:

(أ) لعدة سنوات، لم نكتف بالاعتقاد بأن مسألة جزيرة ابو موسى تختلف عن مسألة جزيرتي طنب (بشأن خط الوسط وارتباطها الفعال بالشارقة وغير ذلك بل اوضحنا ذلك للايرانيين، ولم نكبح هذا التمييز. (بين المسألتين) في أذهاننا الا بعد زيارة وزير الخارجية الى طهران. وقد اعاد السيد (وير) مناقشة ذلك الآن في رسالته المؤرخة في 27 سبتمبر.

(ب) اخبرنا (السير دي. رايت) ـــ الذي يمكن ان يكون نقلها ـــ واخبرنا السيد افشار وكيل وزارة الخارجية الايرانية بأننا في تعاملنا مع (الشيخ) خالد كنا نتعامل مع حاكم اكثر نزاهة واستقامة: حاكم يفضل ان يتم الاستيلاء على الجزيرة غصبا، على ان يتنازل عن ملكية قطعة من (أرض) »العروبة« ليست له لكي يتنازل عنها: و(قلنا) (للسير دي. رايت فقط) ان الايرانيين يحسنون صنعا اذا استمعوا الى (الشيخ) خالد، حيث سيجدون انهم مضطرون الى احترام موقفه كارهين.

(ج) هل ينفع حقا، بشأن الفقرة (ب)، أن نحث (خالداً) على ارخاء قبضته بالامتناع عن فعل شيء يملك كل الحق لفعله؟ لقد اكدتم امس على ان الايرانيين كما في حالة البحرين لا يمكن الوثوق بهم. فهل يمكن التفاوض معهم بشكل نافع من موقف ضعف لا يخدم سوى طرف واحد؟

(د) حثثنا الايرانيين على التفاوض بشأن حقوق التعدين، والعلاقات الودية.. الخ. ولكن هل يفعلون، مع احترامنا للفقرة الأخيرة في برقية السيد أوكلاند؟ ان موقفهم المعروف هو انهم سوف يكونون كرماء لو تخلت الشارقة عن السيادة. وبشأن الصيغة السابقة التي تبدأ بالتهديدات، لا الملاطفات (نقول): وفي حال ادت التهديدات الى نتيجة، فهل سيتذكرون الملاطفات؟

(هـ) أوضحنا (للشيخ) خالد ان موقفنا بعد 1971 في الحقيقة سيكون »(موقف) بيلاطس النبطي) (بيلاطس النبطي هو الحاكم الروماني في فلسطين سنة 26 ـــ 36 ميلادية، الذي حكم على المسيح بالموت طبقا لما ورد في الكتاب المقدس ـــ المترجم). وطبقا لذلك فان عليه (على خالد) ان يقارن ويختار، وهو قادر على ذلك، ان كان خمسة أو ستة من رجال الشرطة افضل من (عقد) صفقة، لأنه لن تكون هنالك صفقة بعد سنة 1971.

وهل علينا ان نتمادى ونمارس مسؤولية فعالة لاضعاف موقفه، اضافة الى ضعفه؟ اننا الآن في موقف يستطيع الشاه بناء عليه أن يدعي علنا سنة 1972 بأننا قد وافقنا على تجديد الضغط لصالحه، وضد العرب.

(و) هذه نقطة ضعيفة: ولكني اشعر (دون ان اعرف) بأن ايران تعلم عن الاحداث على جزيرة أبو موسى، اقل بكثير مما تعلم عن الاحداث على جزيرتي طنب، وقد لا تلحظ امداد الوالي ببضعة افراد من رجال الشرطة.

(ز) لم يخبرنا خالد. ولا ينبغي ان نكون سمعنا.

(دي. جيه. مكارثي)

30 سبتمبر 1969

ملحق رقم (9)

مكتب السجلات العامة

برقية سرية

من طهران

الى مكتب الخارجية والكومنولث

رقم البرقية 850 التاريخ: 4 اكتوبر 1969

كتاب وير بتاريخ 27 سبتمبر إلى مكارثي: مركز الشرطة في جزيرة ابو موسى.

أوافق على النصيحة الواردة في الجملة الأخيرة ولا ارى حاجة لابلاغ الايرانيين، وعلى كل حال فاتني آمل في ان يتم انشاء هذا المركز سرا في اقرب وقت ممكن لتفادي لفت انتباه اي جهة خارج الجزيرة.

يرجى من مكتب الخارجية والكومنولث ابلاغ دبي

سير دي. ستيوارت

مكتب السجلات العامة

برقية سرية

8/4/2009 file://H:\2000-1-19 وثاعق الجزر الاماراتية\جريدة الخليج.htm

ملحق رقم (10)

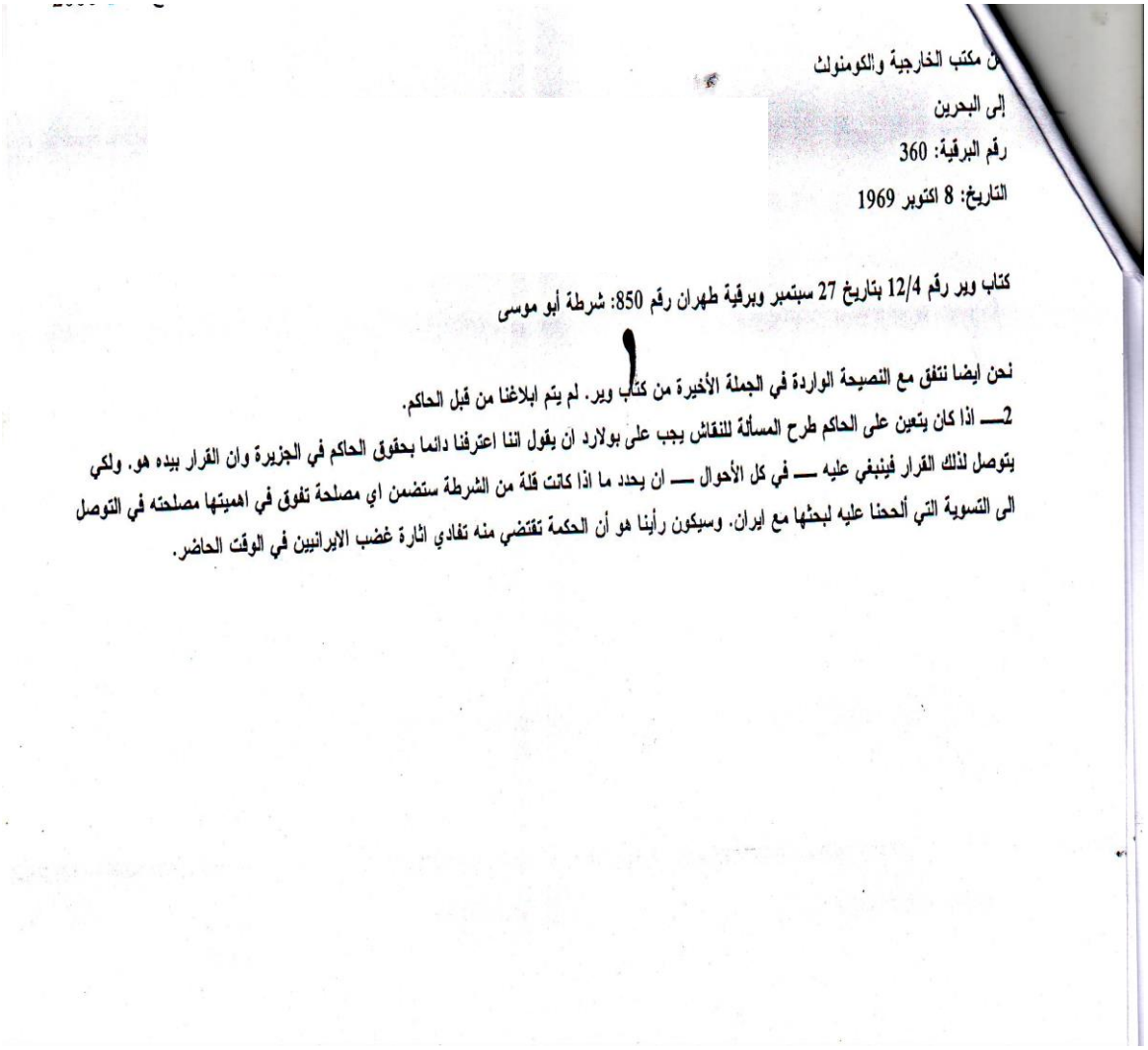

ن مكتب الخارجية والكومنولث

إلى البحرين

رقم البرقية: 360

التاريخ: 8 اكتوبر 1969

كتاب وير رقم 12/4 بتاريخ 27 سبتمبر وبرقية طهران رقم 850: شرطة أبو موسى

نحن ايضا نتفق مع النصيحة الواردة في الجملة الأخيرة من كتاب وير. لم يتم ابلاغنا من قبل الحاكم.

2ـــ اذا كان يتعين على الحاكم طرح المسألة للنقاش يجب على بولارد ان يقول اننا اعترفنا دائما بحقوق الحاكم في الجزيرة وان القرار بيده هو. ولكي يتوصل لذلك القرار فينبغي عليه ـــ في كل الأحوال ـــ ان يحدد ما اذا كانت قلة من الشرطة ستضمن اي مصلحة تفوق في اهميتها مصلحته في التوصل الى التسوية التي ألححنا عليه لبحثها مع ايران. وسيكون رأينا هو أن الحكمة تقتضي منه تفادي اثارة غضب الايرانيين في الوقت الحاضر.